

الدولار يقفز 38 قرشا والبورصة تفقد 23 مليار جنيه مع تصاعد التوترات عقب حادث ميناء دمياط



الخميس 30 يوليو 2026 08:30 م

سجلت الأسواق المصرية، الخميس 30 يوليو 2026، ارتفاع الدولار بنحو 38 قرشا متجاوزا 51 جنيهًا، بالتزامن مع خسارة البورصة 23 مليار جنيه، عقب حادث سفينتي التغييز والتخزين في ميناء دمياط وتصاعد التوتر الإقليمي.

وكشفت التحركات المتزامنة للعملة والأسهم أن المصريين يدفعون فوراً تكلفة كل اضطراب، بعدما تركت الإدارة الاقتصادية البلاد شديدة الحساسية للصدمات، فأصبح أي توتر جديد بوابة لمزيد من الغلاء وتآكل المدخرات واضطراب الأسواق.

الجنيه يدفع الثمن

بداية، بلغ الدولار في البنك الأهلي المصري 50.97 جنيه للشراء و51.07 جنيه للبيع، بينما سجل في بنك مصر 51.05 جنيه للشراء و51.15 جنيه للبيع، بعدما قفز خلال التعاملات الصباحية مقترباً من أعلى مستوياته الأخيرة.

وفي المقابل، وصل أعلى سعر معن للعملة الأمريكية إلى 51.10 جنيه للشراء و51.20 جنيه للبيع داخل عدد من البنوك، بما يعكس اتساع الضغوط على الجنيه وتجدد الطلب على الدولار وسط مخاوف المستثمرين والمتعاملين.

ومن ناحية أخرى، سجل بنك أبوظبي التجاري أقل سعر عند 50.70 جنيه للشراء و50.80 جنيه للبيع، غير أن تفاوت الأسعار بين البنوك لم يحجب الاتجاه العام المتمثل في هبوط العملة المحلية أمام موجة طلب جديدة.

وبالتالي، لا يمثل تجاوز الدولار حاجز 51 جنيهًا رقماً مصرفياً مجرداً، لأن كل قرش إضافي ينتقل تدريجياً إلى أسعار الوقود والدواء والغذاء ومستلزمات الإنتاج، بينما تبقى الأجور عاجزة عن ملاحقة موجات الارتفاع المتعاقبة.

كما أن توقيت القفزة، عقب حادث سفينتي التغييز والتخزين في ميناء دمياط، كشف سرعة انتقال القلق الإقليمي إلى السوق المحلية، رغم إعلان الجهات الرسمية استمرار العمل بالميناء وعدم تسجيل خسائر بشرية.

غير أن ربط الهبوط بالحادث وحده يخفي جذور الأزمة، فالجنيه يعاني أساساً من اعتماد واسع على الاستيراد والتمويل الخارجي وتدفقات الأموال الساخنة، ما يجعله معرضاً للاهتزاز كلما تغير مزاج المستثمرين أو ارتفعت المخاطر.

وعلاوة على ذلك، يرى الخبير الاقتصادي هاني جنية أن استقرار العملة يحتاج إلى تدفقات دولارية مستدامة مصدرها الإنتاج والتصدير، لا إلى حلول مؤقتة تعتمد على الاقتراض أو بيع الأصول أو جذب الأموال قصيرة الأجل.

ومن ثم، تؤكد القفزة الجديدة أن الإجراءات السابقة لم تعالج الخلل الهيكلي في موارد النقد الأجنبي، وإنما أدارت الأزمة لفترات محدودة، قبل أن تعود الضغوط مع أول اختبار إقليمي يهدد الطاقة والتجارة والاستثمار.

السوق تفقد الثقة

في غضون ذلك، خسرت القيمة السوقية للشركات المقيدة نحو 23 مليار جنيه خلال جلسة واحدة، ليتراجع رأس المال السوقي من قرابة 3.959 تريليون جنيه إلى نحو 3.936 تريليون جنيه بنهاية التعاملات.

كذلك، انخفض المؤشر الرئيسي بنسبة 0.35 بالمئة إلى مستوى 53442.2 نقطة، بينما تراجع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة بنسبة 1.03 بالمئة، وهبط المؤشر الأوسع نطاقا بنسبة 0.91 بالمئة وسط ضغوط بيع واسعة[]

وبالتوازي، جرى التداول على نحو 2.6 مليار سهم بقيمة 11.9 مليار جنيه عبر 260.5 ألف عملية، وهي حركة كثيفة لم تمنع سيطرة التراجع على أغلبية الأسهم المدرجة خلال جلسة نهاية الأسبوع[]

وفضلا عن ذلك، هبطت أسعار 171 سهما من أصل 221 سهما جرى التعامل عليها، مقابل ارتفاع 38 سهما فقط واستقرار 12 سهما، بما يعكس اتساع موجة الخسائر وعدم اقتصرها على شركات محددة[]

وبناء على ذلك، لا يمكن اختزال خسارة 23 مليار جنيه في تصحيح عابر، خصوصا أنها تزامنت مع تراجع الجنيه وتصاعد المخاوف الإقليمية، ما يكشف تآكل شهية المستثمرين للمخاطرة داخل سوق تعاني هشاشة الثقة[]

وفي هذا الإطار، يؤكد الخبير المصرفي محمد أبو باشا في تحليلاته أن حركة العملة والأسواق ترتبط بقوة بتوافر النقد الأجنبي واستقرار التدفقات، وأن صدمات الطاقة والتجارة تنعكس سريعا على توقعات المستثمرين وتكاليف التمويل[]

أما صغار المستثمرين، فقد وجدوا أنفسهم أمام تراجع جماعي ابتلع جزءا من قيمة محافظهم، بينما تظل الجهات الرسمية منشغلة بعرض أرقام التداول وأحجام السوق دون معالجة الأسباب التي تجعل البورصة سريعة التأثير بالخوف[]

إضافة إلى ذلك، لا تعني مكاسب عدد محدود من الأسهم سلامة الجلسة، إذ ارتفعت أسهم شركات بعينها بنسب كبيرة، بينما ظلت الكفة العامة منحازة إلى الهبوط واتساع قوائم الخاسرين وتراجع القيمة السوقية[]

وعلى الجانب الآخر، تصدرت بعض شركات العقارات قائمة الانخفاضات بنسب تجاوزت 7 بالمئة، وهو ما يعكس حساسية القطاعات المعتمدة على التمويل والتكلفة المحلية تجاه ارتفاع الدولار واضطراب توقعات الفائدة والأسعار[]

المواطن يتحمل الخسارة

لهذا، لا تبقى آثار تراجع الجنيه والبورصة داخل شاشات البنوك وقاعات التداول، بل تصل إلى المواطن في صورة سلع أغلى ومخدرات أضعف وتكاليف إنتاج متزايدة وفرص عمل أكثر هشاشة خلال الأشهر المقبلة[]

وفي الوقت نفسه، تحتاج المصانع المستوردة للمواد الخام إلى دولارات إضافية لتمويل احتياجاتها، ما يدفعها إما إلى رفع الأسعار أو خفض الإنتاج، وفي الحالتين يتحمل المستهلك والعامل نتيجة اضطراب لم يشاركا في صنعه[]

وعليه، تصبح الزيادة البالغة 38 قرشا إنذارا جديدا لموجة تسعير، إذ يسارع بعض التجار إلى احتساب السلع وفقا للسعر المتوقع للدولار، حتى قبل وصول الشحنات الجديدة أو تحمل تكاليف فعلية إضافية[]

ومن جهته، حذر الاقتصادي محمود محيي الدين مرارا من أن الاقتصادات المثقلة بالديون أكثر تعرضا للصدمات الخارجية، داعيا إلى توسيع الإنتاج والاستثمار الحقيقي وتقليل الاعتماد على التمويل المكلف والتدفقات المتقلبة قصيرة الأجل[]

إلى جانب ذلك، تكشف الأزمة محدودية الخطاب الرسمي الذي يقدم استقرار الأسواق بوصفه إنجازا دائما، بينما تظهر الأرقام أن هذا الاستقرار قابل للتبدد خلال ساعات بمجرد حادث أمني أو اضطراب في طرق الطاقة والشحن[]

وبالمثل، لا يستطيع المواطن حماية دخله من انخفاض الجنيه، فالعامل يتقاضى راتبه بالعملة المحلية، بينما تسعر قطاعات واسعة من الغذاء والدواء والنقل والإسكان تكاليفها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وفقا للدولار[]

لذلك، فإن الحديث عن مرونة سعر الصرف لا يعفي الحكومة من مسؤولية بناء اقتصاد قادر على الإنتاج، لأن المرونة دون قاعدة تصديرية قوية تعني ترك العملة تهبط كلما زاد الطلب، ثم تحميل المجتمع فاتورة التصحيح[]

وفوق ذلك، يثير حادث ميناء دمياط أسئلة تتجاوز السيطرة على الحريق، وتتعلق بمدى حماية منشآت الطاقة وخطط الطوارئ، لأن أي تعطيل محتمل لمنشآت التغيير قد يرفع تكلفة الإمدادات ويضغط على موارد النقد الأجنبي[]

وفي المحصلة، جمعت جلسة الخميس بين هبوط الجنيه وخسارة الأسهم في صورة واحدة تكشف اقتصادا مكشوبا أمام الصدمات، بينما تستمر الحكومة في إدارة النتائج بعد وقوعها بدلا من تقوية مصادر العملة والإنتاج[]

وأخيرا، لن تكون خسارة 23 مليار جنيه أو ارتفاع الدولار 38 قرشا نهاية الأزمة، ما دامت الدولة تعتمد على الاقتراض وبيع الأصول والاستيراد، وتترك المصريين يواجهون وحدهم الغلاء وتآكل الدخول عند كل اضطراب جديد[]